جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس:
رسم السياسات وصنع القرار

سلسلة محاضرات سداسية موجهة
لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية

من إعداد
د.علي بن طاهر

السنة الجامعية
2020-2019

عنوان المحاضرة: "بيئة وتأثير الفواعل السياسية في صنع السياسة العامة"

محاور المحاضرة:

المحور الأول/ بيئة صنع السياسة العامة:

أولا - الثقافة السياسية كمدخل بيئي مؤثر في رسم السياسة العامة

ثانيا - الضغوط الناتجة عن المحيط الداخلي

ثالثا - الضغوط الناتجة عن المحيط الخارجي

المحور الثاني/ صناع السياسة العامة:

أولا - الفواعل الرسمية

ثانيا - الفواعل غير الرسمية

القراءات المطلوبة:

1- ألموند جبرائيل وآخرون، السياسة المقارنة (إطار نظري)، بنغازي: منشورات قاريونس، 1996.

2-Lycian pye and Sidney verba, political culture political devloppment. Princeton university press,1965.

3- الخزرجي ثامر كامل محمد، النظم السياسة الحديثة والسياسات العامة، الاردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

4- قرقاح ابتسام، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر. (مذكرة ماجستير غير منشورة) ، جامعة باتنة، 2010-2011.

المحتوى:

المحور الأول/ بيئة صنع السياسة العامة:

تعد السياسة العامة حصيلة ما تنتجه وتصنعه البيئة بكل أبعادها المتكاملة، ولذلك يصبح من الضروري الإشارة إلى إبراز طبيعة العلاقة الرابطة بين الوسط البيئي وعملية رسم السياسة العمة، وكيف تتم عملية التأثير من خلال التركيزفي المقام الأول على متغير الثقافة السياسة باعتباره "المتغير الأم" على أساس أن هذا المتغير بجميع أبعاده يصبح هو المتحكم في السياسة العامة. وتأتي الإشارة بعد ذلك إلى تأثيرات الضغوط الناتجة عن البيئة الداخلية والخارجية.

أولا/ الثقافة السياسة كمدخل بيئي مؤثر في رسم السياسة العامة:

يرى "ألموند" و"فيربا" أن كل ثقافة سياسية قائمة، إنما تستمد أصولها من ثلاثة أنماط ثقافية: نمط ثقافي "رعائي" ضيق ونمط ثقافي خاضع ونمط ثقافي مشارك. وكل نمط ثقافي من هذه الأنماط الثلاثة هو على ارتباط مع بنية سياسية معينة، فنمط الثقافة السياسية الضيقة يقيم ارتباطه مع البنية السياسية التقليدية غير المركزية ونمط الثقافة السياسية الخاضعة له علاقة بالبنية السياسة السلطوية و الممركزة، في حين يبقى نمط الثقافة السياسية المشاركة لصيقا ببنية سياسية ديمقراطية على أساس أن عامل المشاركة السياسية هو مظهر من مظاهر المواطنة والثقافة الديمقراطية المدنية[1].

يظهر النوع الأول من الثقافة السياسية "الثقافة السياسية الضيقة" داخل ما يسمى بالمجتمعات الضيقة "القبلية أو البدائية" أو المجتمعات التي تكون في بداية مراحل تكونها

[1] موريس دوفيرجيه، مرجع سبق ذكره، ص 94.

السياسي. فهي لا تزال عناصرها الاجتماعية غير قابلة بعد للتكامل والاندماج على المستوى الوطني، نمطها الثقافي محدود جدا لا يعرف إلا جزءا قليلا من الأهداف الاجتماعية والسياسية الكبرى التي ترسمها وتصنعها السياسات العامة.

إذا كانت الثقافة السياسية تحتوي وفق تصور (ألموند) Almond على ثلاثة عناصر: عنصر معرفي يتعلق بمجموع الأفكار والمعارف حول النظام السياسي وعنصر عاطفي يتضمن مدى التعلق الذاتي بالدولة والنظام والقادة والزعماء السياسيين وعنصر آخر تقييمي يتعلق بمجموع الأحكام القيمية تجاه الظواهر السياسية، فإن هذا النوع من الثقافة السياسية أي نمط الثقافة السياسية الرعائي"التقليدي"، لا يتوفر على قدرة كبيرة تؤهله لتقديم أي نوع من المواقف والأحكام والمشاعر تجاه ما يحدث في الحياة السياسية إذا ما تم التقيد بالعناصر الثلاثة المكونة للمفهوم. فهو عبارة عن نمط ثقافي محلي يعمل جاهدا على تجميع كل ما هو خصوصي داخلي يمتد مخزونه بالدرجة الأولى من القبيلة والعشيرة والعرف والدين حسب (ألموند) Almond.

وأما النوع الثاني من الثقافة السياسية فيأخذ طابعا خضوعيا لأنه يقوم بدور سلبي في مجال المشاركة السياسية، إذ لا يتوفر على أية فرصة تسمح لفئاته الاجتماعية والسياسية في الانخراط في الحياة السياسة أو القيام بأية عملية من شأنها المساهمة في رسم السياسات وصنعها. وهو ما يجعل توجهات الأفراد الخاضعين غير قادرة على أن تقدم نتائج لها تأثيرها في مدخلات ومخرجات النظام السياسي. و يظهر هذا النوع من الثقافة السياسية داخل ما يسمى بالمجتمعات أو الأنظمة التي تقوم بتكريس جميع السلطات في يد شخص واحد أو مجموعة حاكمة تملك زمام الأمور. إذ تبقى التوجهات العامة ترفض أي نوع من المعارضة ضد النظام السياسي القائم الذي يُنتظر منه تقديم إجابات عن التساؤلات التي تفرضها جملة المطالب الاجتماعية والسياسية.

و يُعتبر النوع الثالث من الثقافة السياسية على عكس النوعين السابقين، على أنه نمط ثقافي مدني متميز بشكل خاص، إذ يسمح بتحقيق فرص أكبر للمشاركة في مجال الحياة السياسية بهدف التعرف على عملية رسم السياسات و صنع القرارات التي تعد عملية هامة داخل ما يسمى بالمجتمعات المدنية والنظم السياسية الموسعة التي تحاول تطبيق الديمقراطية. وهو النمط الثقافي والسياسي الذي عرفته كثير من النظم داخل مجتمعاتها المتجانسة التي قطعت شوطا كبيرا في عملية التكامل والاندماج ومرحلة أطول في تأمين عملية استقرار بنية أنظمتها السياسية.

وهنا يأتي الحديث عن الثقافة السياسية المشاركة وارتباطها بصورة تلقائية ببنية نظام سياسي ديمقراطي تتطابق فيه السلوكات السياسية مع السلوكات الاجتماعية ،محدثة بذلك أداءا اجتماعيا وسياسيا متكاملا لدى المجتمع السياسي والمدني تجاه تحقيق المصالح العامة والأهداف المشتركة. وهو شرط من الشروط التي تضعها المجتمعات الديمقراطية من أجل استقرار نظمها وتأمين وجودها على عكس الثقافات السياسية المحدودة والخاضعة التي تعكس في الغالب نمطا ثقافيا غير متجانس.

يمكن القول أن الثقافة السياسية المشاركة ، ليست مرتبطة بمناخ ديمقراطي محدد سلفا بل أن وجودها مرتبط بوجود ممارسات سياسية مدنية على مستوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية والأسرية والتعليمية والدينية والحزبية. وقد توجد هذه الممارسات في أي كيان اجتماعي وسياسي يُشترط فيه توفير الإطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي،

الذي يعمق السلوك المدني المشارك في أوسع مجالات الحياة السياسية بوساطة "الخبرة السياسية المشتركة والتثقيف المدني المشترك والتمرس على حل المشاكل و التنازع السياسي بالأساليب السلمية وبواسطة القدرة على التنمية السياسية من غير تشويش في التكامل بين القوى الاجتماعية والمؤسسات السياسية"[1].

ثانيا ـ الضغوط الناتجة عن المحيط الداخلي:

وهي الضغوط التي تظهر من الداخل وتلقي بتأثيراتها على السياسات المتبعة ويمكن حصرها في ما يلي:

- الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة
- الطبيعة البيروقراطية للنظام السياسي للدولة
- موقع جماعات المصالح والحركات الاجتماعية والسياسية
- الرأي العام وتكوينان المجتمع المدني

ثالثا – الضغوط الناتجة عن المحيط الخارجي:

وهي مجموعة الضغوط التي تضع قيودا على راسمي السياسة وتجعل إمكانات التفكير في التعامل مع البدائل والخيارات المتاحة محدودة جدا ومنها:

- تأثيرات العولمة
- الضغوط الدولية

المحور الثاني/ صناع السياسة العامة:

تعد السياسة العامة نتاج التفاعلات السياسية القائمة بين مختلف الفواعل السياسية والتي يمكن تصنيفها إلى فواعل رسمية وأخرى غير رسمية. وتمثل الفواعل السياسية في العموم الجهات السياسة المتكونة من مجموع الأفراد والجماعات المشاركة في رسم السياسة العامة بصورة مباشرة، وعليه فإنه يمكن تقسيم الأطراف المشاركة في عملية رسم السياسة العامة إلى نوعين اثنين:

- أولا/ الفواعل الرسمية الحكومية:

وهي الفواعل الرسمية في جهاز الدولة والتي تحتل المراكز السياسية العليا في عملية رسم وصنع السياسة العامة انطلاقا من الصلاحيات التي تمنحها لها القوانين، إذ أن مساهماتها في صياغة السياسة العامة إنما تكون من موقع قانوني ودستوري. و تنحصر هذه الفواعل في أعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي الإداريين الآخرين من العملين في أجهزة الحكومة الذين يساهمون في اتخاذ القرارات والذين يقومون بتنفيذ السياسات العامة بطرق ودرجات متفاوتة. وبناءا عليه يمكن تقسيم هذه الجهات الرسمية إلى الآتي:

1- المشرعون:

إذا ما تم النظر إلى السلطة التشريعية في أي نظام من الأنظمة من الناحية القانونية والدستورية على أنها هي الممثل لإرادة الشعب، فإن ذلك يعني أنها هي السلطة المختصة التي يجب أن تمتلك القوة والصلاحية في التشريع وإصدار القوانين العامة. وإذا ما تم النظر إلى السياسة العامة من جهة أخرى على أنها تشكل في الأخير مجموع هذه التشريعات والقوانين، فإن ذلك ليبرز بشكل واضح الدور المحوري الذي تمارسه سلطة التشريع في

[1] كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة المستقل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد80، 1985، ص 72.

عملية صنع السياسات على صعيد مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول والنظم السياسية المختلفة. لكن التفاوت في الثقافات السياسة من جهة والتباين في كيفية تشكيل سلطات التشريع داخل الأنظمة من جهة أخرى كلها عوامل تدفع باتجاه التأثير في السياسات العامة وتجعل عملية التشريع تسلك مسارات متغايرة.

2- المنفذون:

يختلف أيضا دور السلطة التنفيذية في رسم السياسات العامة وهذا راجع بطبيعة الحال إلى الاختلاف في طبيعة الأنظمة السياسة وفي ثقافاتها السياسية التي تساهم بشكل كبير في صياغة معالم السياسة العامة التي تصقل بدورها بمجموعة السلوكات والتوجهات السياسية المفروضة من قبل النظام السياسي. وبالفعل تشهد السياسات الحالية خاصة في النظم السياسية المغلقة هذا النوع من التغول والاستحواذ على السلطة بسبب الاعتماد بشكل كبير على القيادات السياسية التي تجمع بين صلاحيات التنفيذ والتشريع في الوقت نفسه بسب التداخل في الوظائف دون تكاملها كما في الكثير من دول العالم التي تسيطر نظمها بالتحالف مع جماعات الضغط والمصالح واللوبيات التي تبحث في المزيد نحو امتلاك الثروة والمال دون إعطاء أدنى اعتبار للتطلعات المجتمعية وللحيلولة دون تعطيل بعض المشاريع والبرامج من قبل تكوينات المجتمع المدني المتضررة من مخرجات العملية السياسة. وهي بالفعل مرحلة "الهيمنة التنفيذية"[1] كما أطلق عليها والتي تكون فيها فعالية الحكومة التنفيذية معتمدة كليا على السلطة التنفيذية في رسم وتنفيذ السياسات العامة.

3- **الهيئات القضائية:**

تلعب الهيئات القضائية دورا تمثيليا للسلطة القضائية التي تضطلع بمهمة صياغة وتفسير النصوص القانونية المستمدة من روح دساتير الدول ونضمها. كما يعد وجودها خاصة إذا ما كانت ذا طابع استقلالي غاية لابد منها في حماية وضمانة العمليات السياسية ومقصدا لا يتأتى إلا عن طريق حياد القانون وعدم تحيز هيئاته و محاكمه التي تقوم بإصدار الأحكام في المخالفات المرتكبة بحق الأشخاص والفصل في المنازعات. وعموما للقضاء الدور المحوري في مراقبة وبناء وتقييم السياسات وتماثلها مع الدستور.

4- **الهيئات الإدارية:**

ثانيا/ الفواعل غير الرسمية:

1- الجماعات الضاغطة (المصلحية)

2 - تكوينات المجتمع المدني (الأحزاب السياسية- الحركات الجمعوية- النقابات.....)

3 – الرأي العام (المواطنون)

[1] - جيمس اندرسون، **مرجع سبق ذكره**، ص58.

عنوان المحاضرة: مراحل رسم السياسة العامة:
محاور المحاضرة:
أولا/ مرحلة تحديد القضايا والمشاكل العامة
ثانيا/ مرحلة جمع المعلومات ودراستها
ثالثا/ مرحلة جدولة أعمال السياسة العامة
رابعا/ مرحلة بلورة وصياغة السياسة العامة
خامسا/ مرحلة تبني وإقرار السياسة العامة
سادسا/ مرحلة تنفيذ السياسة العامة
سابعا/مرحلة تقييم السياسة العامة

القراءات المطلوبة:
- جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، (ترجمة عامر الكبيسي)، عمان: دار المسيرة، 1999.
- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة/ منظور كلي في البنية والتحليل، ط1، عمان: دار المسيرة للنسر والتوزيع والطباعة، 2001.
- أحمد الحسن، تحليل السياسات/ مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، دبي: مطلع البيان التجارية، 1994.

المحتوى:
من بين الأسئلة الجوهرية التي ينبغي طرحها في هذا المقام وهو كيف تتم عملية رسم السياسة العامة؟ والإجابة عن ذلك تنطلق من ضرورة معرفة الخطوات التي تمر بها هذه العملية. و يمكن حصرها في ما يلي:

أولا- مرحلة تحديد القضايا والمشاكل العامة:

إن التعرف على المشكلة يعد الركيزة التي تبنى عليها السياسة العامة، حيث تشمل تحديد محيط المشكلة وأبعادها وتحديد المهام والمسائل المتعلقة بها، إذ ان المشكلة أو القضية يكون لها اهتمام على الصعيدين الداخلي والخارجي وتكون بمثابة المحرك الرئيسي لصناعة السياسة العامة بوضعها مجموعة من المطالب والقيم التي يجب الاستجابة لها. ولذلك فإن تحديد طبيعة المشكلة المطروحة يعد من أهم مراحل السياسة العامة التي تتطلب فيها تأصيلا وتدقيقا معلوماتي وعلى أساسها تبنى المراحل الأخرى. كما ان التدقيق الجيد[1] لطبيعة المشكلة واستغلالها ضمن أطر منهجية صحيحة كلها تساعد في الانتقال إلى الخطوات الأخرى.

و تحديد المشكلة وكيفية التعامل معها يتضمن مجموعة العناصر والتي يمكن الإشارة إليها فيما يأتي:

*- تصنيف المشكلة: وتقتضي ترتيبها وتنظيمها لأنها عامة ومتكررة.

*- التعرف على المشكلة: يجب تعريفها وتحديدها لانها ترتبط في الغالب بموقف معين أو مطالب وحاجات لها اغراضها وآثارها المباشرة وغير المباشرة

[1] - وعموما يمكن التعرف الجيد على المشكلة إذا كانت مثيرة للاهتمام في المقام الأول، ذات منحنى اجتماعي وسياسي، متضمنة لمجموع المطالب والحاجات، وأن يكون لها تأثيرا يتعدى حدود الأشخاص المباشرين والمعنيين بها كمشكلة.

*- تحديد الأجوبة للمشكلة المطروحة: تقديم الحلول الممكنة حسب المعايير الملائمة وتحديد الخيارات الفضلى في إطار الاهداف التي يجب تحقيقها.

ثانيا - مرحلة جمع المعلومات ودراستها:

وهي مرحلة ذات أهمية كبيرة، إذ تسعى إلى جمع قدر كبير من المعلومات بغرض التسهبل في عملية تحديد الأولويات في وضع البرامج المستقبلية ويمكن الإشارة هنا إلى عدة أنواع من المعلومات:

*- معلومات عامة: معلومات شاملة ذات أبعاد مختلفة ومتنوعة.

*- معلومات خاصة: معلومات جد دقيقة تسمح للساسة صنع قراراتهم خاصة عندما يتحصلون على امتلاك المعلومة.

*- معلومات تقنية: معلومات تتعلق بتحليل النتائج عن طريق الإحصاء والحاسوب.

ثالثا - مرحلة جدولة أعمال السياسة العامة (الأجندة السياسية):

لا تحظى كل المطالب باهتمام صناع السياسة العامة، بل جزء منها من يتم إنتقائه نتيجة الحسابات ومصلحة استمرار الأنظمة هي التي تجبر الحكومات على التعاطي مع الأوضاع وضرورة التصرف لاحتواء المشكلة، وعندها تصبح ملزمة في التعبير عنها بوضع جدول أعمال[1] بحيث يتم هنا تصنيف المشكلات حسب الخطورة ودرجة الصدى التي يمكن أن تحدث. وتسمى هذه المرحلة بمرحلة وضع أجندة سياسة الحكومة. وتتطلب هذه المرحلة عملية مناقشة فعلية لأنه يترتب عنها اتخاذ قرارات رسمية لتلك المطالب المطروحة.

رابعا - مرحلة بلورة وصياغة السياسة العامة: (تحديد بدائل السياسة العامة)

بعد تحديد المشكلة وجمع المعلومات ووضعها على الأجندة السياسية، تأتي مرحلة بلورة الأفكار والسياسات التي يمكن اتباعها بغرض التعامل مع القضايا ذات الأولوية، وهذه العملية تحدث نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل تجتمع كلها لتنتقل من مستوى الخبرة والكفاءة إلى مستوى التعامل مع الواقع ومجاراته بكل تعقيداته ضمن المحيط السياسي السائد القوى والفواعل المؤثرة فيه[2]. فبعد جمع المعلومات والحقائق واستشارة الجهات المعنية وسماع آراء الخبراء والمختصين خلال جدولة أعمال الحكومة تبدأ عملية صياغة السياسة العامة بناء على مجموع البدائل المتاحة والتي تم تحديدها لأنها من المحتمل أن تحقق الأهداف العامة والموضوعة لها وعلى رأسها تلبية حاجيات المجتمع وتطلعاته المشروعة ضمن حدود الموارد المتاحة والمخصصة في المشاريع الجارية إنجازها.

خامسا - مرحلة تبني وإقرار السياسة العامة: (اختيار السياسة المناسبة)

ويتم في هذه المرحلة إتخاذ قرارات بناءا على البدائل التي سبق دراستها والتي تم الفصل فيها انطلاقا من أساليب ومرجعيات كمية وكيفية. ويتم هنا إصدار تشريعات وقوانين تحاول تجسيد الأهداف المراد بلوغها ولأن مرحلة تبني وإقرار السياسة العامة تقتضي من راسمها تبني البدائل التي ستصبح سارية المفعول.

---

[1] - يميز " كوب: و " أيلدر" بين نوعين من - جدولة الأعمال- النوع الأول نظامي والثاني حكومي. يمكن الرجوع إلى: جيمس أندرسون، **مرجع سبق ذكره**، صص 82-83.

[2] - فهمي الخليفة الفهداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص107.

وتجري في هذه المرحلة عملية اختيار احد البدائل المطروحة، وهو البديل الذي يفترض ان يكون معبرا عن السياسة العامة المقبولة من قبل الأطراف المستفيدة والمعنية برسم السياسة العامة. وللإشارة هنا فإن النقاش الدائر بين مجموع المستفيدين والمعنيين برسم السياسة العامة يمكن أن يأخذ أحد الصيغ التالية ومنها:- المنافسة- المساومة- الصراع- الأمر أو الفرض- التعاون[1].

سادسا - مرحلة تنفيذ السياسة العامة:

وتستدعي هذه المرحلة التنفيذ الفعلي للسياسة أو البديل الذي تم تبنيه، لان البدائل المختارة جاهزة ومؤهلة لان يطلق عليها "السياسة العامة" وتصدر القرارات هنا من صاحب السلطة الذي يحدد ما يجب أن يقوم به الجهاز الحكومي والتصرف في المال المخصص ضمن الميزانية المعتمدة والمقررة لتنفيذ السياسة وإنجاز المشاريع. وتتمتع السلطة التنفيذية هنا بسلطات تقديرية واسعة أثناء التنفيذ لأن الموقع القانوني والسياسي هو الذي يمنحها الحق في إصدار اللوائح والتعليمات المفصلة للقيام بعملية التنفيذ[2].

سابعا - مرحلة تقييم السياسة العامة:

التقييم هو المرحلة الأخيرة من عملية وضع السياسات وصنعها ضمن عملية إدارية في إطار دوري منتظم يدفع صاحبه إلى التقيد بتصميم تنظيمي جديد يعتمد في الأساس على قياس آثار ونتائج البرامج والمشاريع المنجزة أو الجارية التنفيذ. وهو عبارة عن عملية منظمة تستهدف تقييم النشاطات الحكومية كما يرى في ذلك "هاتري" عبر تحليل مختلف مراحل برامج السياسة العامة[3].

---

[1] - عباس حسين جواد، ارزوقي عباس، "صياغة السياسات العامة/ إطار منهجي"، **أهل البيت**، العدد الأول، ص157.

[2] - راجع: محمد قاسم القريوتي، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**، الكويت، صص253-258.

[3] - هبة احمد نصار، **تحليل السياسة العامة (قضايا نظرية منهجية)**، القاهرة: مركز البحث والدراسات السياسية، 1989، ص180.

عنوان المحاضرة: الإطار النظري لصنع القرار:
محاور المحاضرة:
المحور الاول: مفهوم عملية صنع القرار
ثانيا- العناصر الرئيسية لعملية صنع القرار
ثالثا- أنواع القرارات
الإطار التحليلي لعملية صنع القرار
القراءات المطلوبة:
- ناي جوزيف س، حتمية القيادة (ترجمة عبد القادر عثمان). مركز الكتب الاردني، عمان، ط1، 1991.
- منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، ط1، مركز الدراسات العربي-الاوروبي، باريس، 1997.
- علي عباس، أساسيات علم الإدارة، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.

-James Robinson & Richard Snyder : Descision Making in international politics, in : Herbert Kelman (ed) International Behavior, (Holt) Renhehart and Winston, New York, 1966).
- Herbert Simon, Administration et Pocessus de decision, Collection Géstion dirigé par Vincent Girared et Yves Simon, 1983.

المحتوى:
المحور الأول: مفهوم عملية صنع القرار:
أولا/ التعريف بمفهوم القرار:
يمكن تعريف القرار بأنه الحل الذي يتم اختياره من بين بديلين أو أكثر من بدائل الحلول للمشكلة. على أساس أن الحل الذي يتم اختياره يرتبط في أساسه بوجود مجموعة من المعايير وتسمى هذه المعايير بالمعايير الترشيدية التي يمكن الاعتماد عليها في عمليات التقييم والموازنة والمفاضلة بين مختلف البدائل التي هي بحوزة صاحب القرار. وفي هذا الإطار يجب التفرقة جيدا بين عملية اتخاذ القرار وعملية صناعة القرار.
- يقصد بعملية **اتخاذ القرار** مرحلة التنفيذ المتعلقة باتخاذ الخطوات والإجراءات والسياسات والقواعد التي ترشد أصحاب القرارات على الطريقة التي تتحقق بها الأهداف وهي المرحلة التي تأتي بعد الانتهاء من عملية التخطيط وتحديد الأهداف.
- أما **صناعة القرار** فيرمز لها بصفة عامة "الكيفية" التي يمكن من خلالها التوصل إلى طريقة عمل معقولة من بين مجموعة بدائل متاحة.
ثانيا/ التعريف بعملية صنع القرار السياسي:
هي عملية جماعية متكاملة الأبعاد تأتي نتيجة التفاعل التي تحدث بين مجموعة من الأدوار السياسية، وعلى عدد من المستويات التنظيمية المشاركة في مناقشة وتحليل المواضيع التي تم انتقائها بغرض التوصل في النهاية إلى اختيار بديل معين يأتي بعد عملية اقتناع واعية ومنظمة ومعبرة عن روح ومضمون القرار. ولا يمكن أن تحدث عملية

"الاقتناع المنطقي" كما يشير في ذلك "اسماعيل صبري مقلد" إلاً بعد جهود مداولات تستهدف كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة والتحليل[1].

ثالثا/ أنوا ع القرارات:

*** القرارات حسب مصادرها:**

- **القرار السياسي:** هو القرار المرتبط بالنظام السياسي وهو ما تقوم به الحكومة وما لا تقوم به لضبط وإدارة الصراع داخل المجتمع.
- **القرار الإداري:** وهو القرار الصادر عن الإدارة سواء في مجال الوظيف العمومي أو الخدمات أو الاتصال.....ويدخل تحت هذا النوع من القرار ما يلي:
  - القرارات التنظيمية والشخصية
  - القرارات المبرمجة وغير المبرمجة
- **القرار الإستراتيجي:** وهو القرار الذي تتبناه الإدارة العليا ضمن الإستراتيجيات التي ترسمها الدولة.

*

المحور الثاني/ العناصر الرئيسية لعملية صنع القرار السياسي:

- **العنصر الأول:**

النظر إلى عملية صنع القرار على أنها "عملية جماعية متكاملة" مبنية على أساس من التفاعل والتشاور بين مختلف الهيئات والمستويات التنظيمية المعنية.

- **العنصر الثاني:**

النظر إلى عملية صنع القرار على أنها تبتدئ ب:

- تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرارات
- تحليل الحقائق ومناقشتها
- ربط عناصرها المختلفة في إطار آليات معبرة عن الأهداف والأولويات الكبرى للدولة

- **العنصر الثالث:**

النظر إلى عملية صنع القرار على أنها عملية تستقر في الأخير على بديل معين لا يتم بطريقة عفوية وإنما بناءا على جهود بحث مستقرئة للواقع ومتنبئة بمختلف الاحتمالات التي قد تترتب على تنفيذ القرارات المتخذة.

- **العنصر الرابع:**

النظر إلى عملية صنع القرار على أنها عملية تنطلق من جديد في الوقوف على جميع الخطوات المتبعة وإعادة متابعة مضامينها والوقوف على قياس آثار ونتائج القرارات المتخذة وذلك من خلال عملية تقييم لكافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بمجموعة المطالب المقدمة.

المحور الثالث/ خطوات عملية صنع القرار:

- تحديد المشكلة وصياغة الهدف بوضوح
- تحليل المشكلة وتجميع المعلومات
- تحديد البدائل وتقييمها
- اختيار البديل واتخاذ القرارات الملائمة

[1] - اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية**، الكويت: جامعة الكويت، 1982، صص 148-150

عنوان المحاضرة: مؤثرات ومعوقات صنع القرار السياسي:

محاور المحاضرة:

المحور الاول/ العوامل المؤثرة على صنع القرار

المحور الثاني/ خطوات عملية صنع القرار

القراءات المطلوبة:

- اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت: جامعة الكويت، 1982.
- فاروق عمر، صناعة القرار والرأي العام، القاهرة:، 2001.

المحتوى:

المحور الأول: العوامل المؤثرة على عملية صنع القرار:

عندما يتم الحديث عن مجموعة العوامل المؤثرة على عملية صنع القرار، فهو في الوقت نفسه حديث عن عوامل تتعلق هي الأخرى بمن يصنع القرار وما يحيط به، وبالتالي يصبح صاحب القرار متأثرا بها في المقام الأول. وعموما يمكن حصر هذه المؤثرات في ما يلي:

1- موقع صانع القرار في المؤسسة التنظيمية

2 - الميولات الشخصية والاتجاهات السياسية لصانع القرار

3 - الانتماءات المذهبية والسياسية لصانع القرار

4 - موقع صانع القرار ضمن مجموعة الظغوط الداخلية والخارجية المحيطة به

5 – توقعات صانع القرار عن السلوكات وردود الافعال المحتملة والتي يمكن أن تصدر على مستوى الداخل والخارج

6 – الإعتبارات الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بتنفيذ القرار

المحور الثاني: معوقات عملية صنع القرار:

1- الضغوط الناتجة عن البيئة الداخلية والخارجية التي تقف كتحدي أمام صانع القرار، تعد من أكبر العوائق أمام صانع القرار مما يجعله غير قادر على تحليل بعض الخيارات والبدائل الأكثر واقعية

2- صعوبة التمييز والتفرقة بين القرارات الواقعية وبين الأهداف الاستراتيجية الكبرى للدولة.

3 – الصراعات الداخلية بين صانعي القرار بسبب تعارض ثقافاتهم السياسية وميولاتهم الشخصية والحزبية

4 – افتقار صانعي القرارات إلى المعلومات الضرورية الكافية من جهة، وإلى الإحصاءات والبيانات الكمية الدقيقة منجهة أخرى، يجعل من الصعوبة على صانع القرار إجراء تحليل معمق وتقييم دقيق وشامل لدراسة مجموعة المطالب المقدمة.